

الاستثمار في التعافي الأخضر

الجائحة ليست إلا مقدمة لأزمة مناخية وشيكة
أولريخ فولز



طويلا من أزمة المناخ. ولا شك أن الأزمة حاضرة وامتساعة. فحرائق الغابات الأخيرة في أستراليا وكاليفورنيا، وذوبان الطبقة الأرضية المتجمدة في القطب الشمالي، وزيادة عدد العواصف والفيضانات وموجات الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى المرتبطة بالمناخ وتفاقم حدتها، جميعها عوامل تشير إلى مشكلة قائمة بالفعل. وسرعان ما ستتجاوز الأرض نقطة التحول المناخي الحرجة، بحيث تصبح التغيرات المناخية الحادة خطرا حقيقيا يتعذر دفعه. ووفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تأتي هذه الجائحة في وقت كانت تفصلنا فيه عشر سنوات عن التحول إلى اقتصاد عالمي منخفض الكربون والحد من الاحترار العالمي بحيث لا تزيد درجة الحرارة بأكثر من ١,٥ درجة مئوية عن مستويات ما قبل الثورة الصناعية. والسنوات القليلة القادمة هي فرصتنا الأخيرة لتجنب كارثة الاحترار العالمي. ويجب أن تكون مختلف تدابير الاستجابة للأزمة في صورة سياسات تحويلية. وبالتزامن مع تدابير الاستجابة للأزمة على المدى القصير التي تهدف إلى حماية الوظائف وتعزيز التعافي، يتعين العمل على تحقيق أهداف التكيف مع تغير المناخ وتعزيز الصلابة،

هذه الجائحة بمثابة صدع، ولحظة من لحظات اللغظ والاضطراب الشديدين. فهي تؤثر على البشرية ككل تقريبا، ويتجاوز تأثيرها بالتالي تأثير الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ — والتي وقع ضررها المباشر على الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية. وقد كشفت أزمة كوفيد-١٩ عن مواطن الضعف في نظمنا الصحية والاجتماعية وهشاشة اقتصادات جميع بلدان العالم، كما أبرزت بشدة الحاجة إلى تحسين جاهزيتنا لمواجهة الكوارث. ويجب أن يكون تعزيز الصلابة أحد أهم المبادئ التي يُستشهد بها عند إعادة بناء اقتصاداتنا ومجتمعاتنا عقب الأزمة، كما يجب أن نضمن استعدادنا بشكل أفضل للتصدي للجوائح المستقبلية، وكذلك مواجهة الخطر الوشيك الآخر الذي يمثل تهديدا كبيرا للبشرية — ألا وهو تغير المناخ.

وبالرغم من التحذيرات الكثيرة الصادرة عن العلماء منذ فترة طويلة بشأن خطر الجائحة، فإن العالم بكل أسف لم يكن مستعدا لمواجهة الأزمة. ولسوء الحظ، ينطبق الأمر نفسه على تغير المناخ. فعلى غرار الجائحة، حذر العلماء



على الامتناع عن اتخاذ التدابير اللازمة أو إرجائها تكلفة مرتفعة. وتمثل الخطوات المتخذة في الوقت الحالي للتخفيف من تغير المناخ استثمارا ستتولد عنه مكاسب مستقبلية، بينما سيؤدي الامتناع المستمر عن اتخاذ التدابير اللازمة إلى وصول الاحترار العالمي إلى مستويات كارثية وتكلفة أكبر كثيرا مستقبلا. وبالمثل، فإن عدم الاستثمار في تعزيز قدرة اقتصاداتنا ومجتمعاتنا على أن تكون أكثر صلابة في مواجهة تغير المناخ يقوض مستويات النمو والرخاء مستقبلا. ووفقا لحسابات لجنة التكيف العالمية، فإن كل دولار يتم استثماره في بناء الصلابة ضد تغير المناخ يمكن أن تنشأ عنه منافع اقتصادية صافية بقيمة دولارين إلى عشرة دولارات.

غير أن هناك مشكلة كبيرة: فالعديد من البلدان يفتقر إلى الموارد اللازمة لتمويل التعافي وتنفيذ الاستثمارات الحيوية اللازمة في آليات التخفيف من تغير المناخ والتأقلم معه. وقد أدت أزمة كوفيد-19 إلى تراجع حاد في الموارد العامة التي كانت قد وصلت إلى مرحلة من الهشاشة بالفعل قبل وقوع الأزمة. ويتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع الدين العام العالمي إلى ما يزيد على 100٪

وهي أهداف استراتيجية طويلة المدى. ويجب استخدام تدابير التنشيط الاقتصادي والتعافي قدر الإمكان لتعزيز صلابة اقتصاداتنا وتصميم عملية تحول عادلة. وكما قالت السيدة كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، هذا هو الوقت الذي علينا فيه «إحياء اتفاقية باريس أو التفريط فيها».

تمكين الاستثمارات المستدامة

لا مجال للمفاضلة بين التعافي المستدام والتقدم الاقتصادي. وقد بلغت التكنولوجيات الخضراء مرحلة كبيرة من النضج، وأصبحت مصادر الطاقة منخفضة الكربون أقل تكلفة في معظم الحالات من الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري. وتشير شواهد حديثة إلى أن المشروعات الخضراء جيدة التصميم من شأنها توليد المزيد من فرص العمل وتحقيق عائد أعلى على المدى القصير مقابل كل دولار يتم إنفاقه، وذلك مقارنة بالمحفزات المالية التقليدية. فضلا عن ذلك، يحقق الاستثمار في آليات تخفيف التغيرات المناخية والتأقلم معها في الوقت الحالي منافع كبيرة ووفورات في التكلفة على المدى الطويل، بينما تترتب

اتضح من جائحة كوفيد-١٩ أن الكوارث الطبيعية سرعان ما قد تؤدي إلى انهيار اقتصاداتنا.

للمؤسسات المالية الفردية واستقرار النظام المالي ككل. وقد تم إنشاء شبكة البنوك المركزية والأجهزة الإشرافية المعنية بالنظام المالي الأخضر في ديسمبر ٢٠١٧، وضمت في البداية ثمانية بنوك مركزية وأجهزة إشرافية ليزداد عدد أعضائها لاحقاً إلى ٦٦ بنكا مركزيا وجهازا إشرافيا. وألقت الشبكة في عدد من تقاريرها الضوء على تأثيرات تغير المناخ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي. ومن المهم أن تتحرك السلطات النقدية والمالية سريعا نحو تنفيذ إطار شامل للتصدي للمخاطر المرتبطة بالمناخ. وينبغي أن يلزم هذا الإطار بالإفصاح عن مخاطر المناخ والمخاطر الأخرى المتعلقة بالاستدامة عبر القطاع المالي للمساعدة في تحسين جودة تحليلات المخاطر، إلى جانب إلزام المؤسسات المالية بإجراء اختبارات دورية لقياس القدرة على تحمل ضغوط المناخ في مختلف سيناريوهات التحول، ودمج المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ في أنشطة الرقابة الاحترازية. ومن المهم أن تعمل البنوك المركزية والأجهزة الرقابية أيضا على اتساق استجاباتها الحالية للآزمات كي لا تعلق في تعافٍ عالي الكربون أثناء قيامها بمهام الاستقرار المالي المنوطة بها (راجع دراسة Dikau, Robins, and Volz 2020). ومن شأن التدابير التنشيطية الداعمة للسيولة التي لا تتسق مع اتفاقية باريس المساهمة بدرجة كبيرة في تراكم المخاطر المرتبطة بالمناخ في حوافز المؤسسات المالية والنظام المالي بوجه عام. كذلك فإن إرخاء الأدوات المضادة للاتجاهات الدورية وغيرها من الأدوات الاحترازية دون مراعاة مخاطر المناخ من شأنها مفاضة هذه المخاطر. لذلك ينبغي عدم التأخر في تنفيذ الأدوات الاحترازية التي تراعي مخاطر المناخ، بل تعزيزها للحد قدر الإمكان من احتمالية تراكم المزيد من المخاطر في الحوافز المالية.

دعم البلدان المعرضة للخطر

ينبغي أن تضطلع المؤسسات المالية الدولية، التي انضم العديد منها إلى شبكة البنوك المركزية والأجهزة الإشرافية المعنية بالنظام المالي الأخضر بصفة مراقب، بدور خاص في مساعدة البلدان الأعضاء في مواءمة نظمها المالية مع أهداف الاستدامة. ويتضمن ذلك دعم بناء القدرات، وإعطاء القدوة من خلال وضع مجموعة من أفضل الممارسات لدمج مخاطر المناخ في مختلف جوانب عملياتها. ويعني ذلك بالنسبة لبنوك التنمية متعددة الأطراف مواءمة حوافزها مع أحكام اتفاقية باريس والإلغاء التام للقروض والاستثمارات عالية الكربون تدريجيا. وفي ظل الأزمة

من إجمالي الناتج المحلي هذا العام، أي بأكثر من ١٩ نقطة مئوية على أساس سنوي مقارنة. وستحتاج بلدان عديدة مستقبلا إلى تخفيف أعباء ديونها للاستجابة للأزمة بنجاح وتنفيذ استثمارات فعالة لحماية اقتصاداتها من تغير المناخ. ولا يزال البنبان المالي الدولي يفتقر في الوقت الحالي إلى نظام فعال لمواجهة الحالات التي يصل فيها الدين السيادي إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها. لذلك يتعين إيجاد السبل اللازمة للتعامل بشكل منهجي مع أزمة الدين القادمة في الاقتصادات النامية.

وفي ظل الأعباء المفروضة على الموارد العامة، يتعين أن تدعم جميع المصروفات العامة والنظم الضريبية الأهداف المناخية. ومن المهم أن يتضمن ذلك إلغاء جميع أشكال الدعم على الوقود الأحفوري تدريجيا. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بلغ الدعم العالمي على الوقود الأحفوري ٥,٢ تريليون دولار أمريكي، أو ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، في عام ٢٠١٧. ولن يسهم إلغاء هذا الدعم في تحقيق وفورات عامة ضخمة فحسب، بل سيساعد أيضا في الحد من الانبعاثات. فضلا عن ذلك، وكما يشير عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الرائد المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي، يعد فرض ضريبة كبيرة على الكربون — ٧٥ دولارا أمريكيا لطن ثاني أكسيد الكربون حسبما اقترح صندوق النقد الدولي — أداة قوية للحد من انبعاثات الكربون وتوليد منافع بيئية إضافية، بما في ذلك تخفيض عدد الوفيات الناتجة عن تلوث الهواء. ويمكن إعادة توزيع إيرادات ضريبة الكربون لدعم الأسر منخفضة الدخل أو المجتمعات المحلية التي تضررت للغاية نتيجة التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون أو الآثار المادية الناتجة عن تغير المناخ. ويتيح الانخفاض النسبي في أسعار النفط حاليا فرصة جيدة لفرض ضريبة الكربون أو زيادتها دون تكلفة سياسية كبيرة.

مواءمة التمويل

بخلاف سياسة المالية العامة، يجب أن تدعم التدفقات التمويلية مسارا تنمويا يقوم على الحد من انبعاثات غاز الدفيئة، والصلابة في مواجهة تغير المناخ، وذلك وفقا للمادة ٢-١ج من اتفاقية باريس. ولهذا الغرض، يتعين على السلطات النقدية والمالية دمج مخاطر المناخ بالكامل في أطرها الاحترازية والنقدية. وخلال العامين الماضيين، أدرك عدد متزايد من البنوك المركزية والمراقبين الماليين الخطر المادي الملموس الناتج عن تغير المناخ بالنسبة

ولكن حتى في الحالات الأقل حدة، يمكن للكوارث أن تلحق أضراراً بالغة بالموارد العامة، وتضع الدين السيادي على مسار لا يمكن الاستمرار في تحمله. لذلك توجد حاجة ماسة إلى مناقشة كيفية التعامل مع ديون المناخ، أي الديون العامة الناتجة مباشرة عن كوارث المناخ أو تدابير التأقلم اللازمة.

تجنب حالة الأزمة الدائمة

اتضح من جائحة كوفيد-١٩ أن الكوارث الطبيعية سرعان ما قد تؤدي إلى انهيار اقتصاداتنا. وتتعايش البلدان المعرضة لمخاطر المناخ مع هذه الاحتمالية منذ زمن طويل بالفعل. وما لم يتم القيام بإجراءات فورية وجهود منسقة من أجل تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات الهادفة إلى التخفيف من تغير المناخ والتأقلم معه، سيجد عدد أكبر بكثير من البلدان نفسه في حالة أزمة دائمة. وبالنسبة للبلدان القليلة المحظوظة التي تعد بمنأى عن هذه المخاطر، لن يكون بمقدورها حماية أنفسها من المشكلات التي تواجه البلدان الأخرى. فكما انتشر فيروس كوفيد-١٩ عبر الحدود، ستستشعر جميع بلدان العالم تداعيات تغير المناخ، لا سيما من خلال زيادة أعداد المهاجرين بسبب الكوارث وتغير المناخ.

إن الخطر كبير، وليس أمامنا سوى عشر سنوات لإتمام تحول اقتصاداتنا وتجنب كارثة الاحترار العالمي. وهناك حاجة إلى بذل جهود مشتركة على جميع المستويات — محليا ووطنيا ودوليا — وعبر جميع القطاعات — العامة والخاصة — للتصدي لتغير المناخ وبناء مجتمعات واقتصادات أكثر صلابة. إن التحديات هائلة، غير أن هذه الأزمة تتيح فرصة أيضا لإعادة النظر في اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. وقد صدقت غورغبيفا المدير العام لصندوق النقد الدولي حين قالت إن علينا أن «نختار نمط التعافي الذي نريده». والأفضل أن نختار بحكمة. **FD**

أولريخ فولز مدير مركز التمويل المستدام وأستاذ مساعد في الاقتصاد بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن، وكبير الزملاء الباحثين في المعهد الألماني للتنمية.

المراجع:

- Beime, J., N. Renzhi, and U. Volz. 2020. "Feeling the Heat: Climate Risks and the Cost of Sovereign Borrowing." ADBI Working Paper 1160, Asian Development Bank Institute, Tokyo.
- Buhr, B., U. Volz, C. Donovan, G. Kling, Y. Lo, V. Murinde, and N. Pullin. 2018. *Climate Change and the Cost of Capital in Developing Countries*. London: UN Environment, Imperial College London, and SOAS University of London.
- Dikau, S., N. Robins, and U. Volz. 2020. "A Toolbox for Sustainable Crisis Response Measures for Central Banks and Supervisors." Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment, London School of Economics and Political Science and SOAS Centre for Sustainable Finance, SOAS University of London.
- Kling, G., U. Volz, V. Murinde, and S. Ayas. 2020. "The Impact of Climate Vulnerability on Firms' Cost of Capital and Access to Finance." *World Development*, forthcoming.

الحالية، يمكن لبنوك التنمية متعددة الأطراف وبنوك التنمية الوطنية الاضطلاع بدور مهم أيضا من خلال الإقراض المضاد للاتجاهات الدورية لدعم مستويات النشاط الاقتصادي والتوظيف على المدى القصير، والمساهمة في الوقت نفسه في التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون أكثر استدامة.

وينبغي أيضا أن تقدم المؤسسات المالية الدولية دعما أكبر للبلدان المعرضة لمخاطر المناخ. والحقيقة المؤسفة هي أن التأثير الأكبر لتغير المناخ يقع على البلدان التي ساهمت بالقدر الأقل في الاحترار العالمي الناجم عن الأنشطة الصناعية والزراعية البشرية. ويعد تسريع وتيرة الاستثمار في زيادة الصلابة ضد تغير المناخ مسألة حياة أو موت بالنسبة لهذه البلدان. ولسوء الحظ، فإن الاقتصادات النامية المعرضة لمخاطر المناخ تعاني بالقدر الأكبر من أجل تمويل آليات التأقلم والصلابة. وتعد هذه الاقتصادات عرضة على وجه الخصوص للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، وتواجه الحكومات والشركات بالفعل تكلفة رأسمالية أكبر بسبب مخاطر المناخ (راجع دراسة Beirne, Renzhi, and Kling and others 2020). ويوجد خطر حقيقي يتمثل في أن الاقتصادات النامية المعرضة لمخاطر المناخ سيزج بها في حلقة مفرغة، بحيث تؤدي زيادة مخاطر المناخ إلى ارتفاع تكلفة الدين وتقلص الحيز المالي المتاح للاستثمار في تعزيز الصلابة ضد تغير المناخ.

ويعد الخطر المالي للبلدان المعرضة لمخاطر المناخ مرتفعا بالفعل، ويحتمل تفاقمه مع تزايد تسعير مخاطر المناخ في الأسواق المالية وتسارع وتيرة الاحترار العالمي (راجع دراسة Buhr and others 2018). وتوجد حاجة ماسة إلى الدعم الدولي من أجل زيادة تمويل الصلابة ضد تغير المناخ وآليات تحويل المخاطر المالية، وقد يساعد هذا الدعم البلدان تلك على الدخول في حلقة مثمرة. ومن شأن زيادة تمويل الصلابة الحد من التعرض للمخاطر وتخفيض تكلفة الدين، مما سيجتنب لهذه البلدان حيزا أكبر لزيادة الاستثمارات الهادفة للتصدي لتحديات المناخ.

وسيتعين على صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف أيضا تصميم أدوات جديدة، بما في ذلك التسهيلات الطارئة الممددة، لدعم الاقتصادات النامية المعرضة لمخاطر المناخ في حالات الكوارث. وعلى مدار العقدين الماضيين، سجل نحو ٢٠ بلدا تقريبا — ومعظمها من الدول الجزرية الصغيرة — خسائر تجاوزت ١٠٪ من إجمالي ناتجها المحلي. وسجلت دومينيكا أكبر خسائر على الإطلاق، حيث تسبب إعصار مارييا في أضرار بلغت قيمتها التقديرية ٢٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠٠٤، تسبب إعصار إيفان الذي ضرب غرينادا في خسائر بقيمة ١٥٠٪ من إجمالي ناتجها المحلي تقريبا.